المحاضرة رقم 1: مدخل للاقتصاد الكلي

تمهيد:

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسين وهما الاقتصاد الجزئي والذي يهتم بدراسة سلوك الفرد سواء كان منتجا أو مستهلكا، والاقتصاد الكلي الذي يهتم بالموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تتعلق بالاقتصاد الوطني ككل ويهتم ببعض المشكلات الاقتصادية الوطنية كالبطالة والتضخم، وهما متكاملان والاختلاف بينهما هو اختلاف منهجي فقط وغايتهما واحدة، والجدول التالي يوضح أهم الفروق بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي.

الجدول رقم 01: الفرق ين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
-يهتم بدراسة سلوك الفرد والمشروعات الفردية. -يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حده. -يهتم بتوازن سوق كل سلعة على حده. -يدرس كيفية تحقيق أكبر ربح ممكن أو منفعة عن طريق الأسعار. -التوازن الجزئي يعني الوضع الأمثل للوحدات الاقتصادية الجزئية. -اختلاف تأثير بعض الظواهر الاقتصادية، الاحتكار وارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح الوحدات الجزئية.	-يهتم بدراسة النشاطات الاقتصادية على المستوى الوطني (دخل وطني، إنتاج كلي، ....). -يهتم بدراسة المستوى العام للأسعار. -يهتم بالتوازنات الكلية. -تقييم مستوى النمو بالبلد على أساس الدخل الوطني. -توازن الاقتصاد الكلي لا يعني الوضع الأمثل للاقتصاد، فقد يتحقق التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي في ظل وجود البطالة والتضخم. -الاحتكار يسيء للاقتصاد الوطني وارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية.

أولا: ماهية النظرية الاقتصادية الكلية

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بالمتغيرات الاقتصادية الوطنية مثل إجمالي الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، العرض الكلي، الطلب الكلي، أما النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاد الجزئي فإنه يهتم بدراسة الأسواق وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل إلى هذه الأسواق وهم المنتجين والمستهلكين، حيث يوجد ترابط بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية فهما النظريتين اللتين يتكون منهما علم الاقتصاد.

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتحليل الكلي وبالدخل الوطني والإنتاج الكلي، فيما اهتم الكلاسيكيون الجدد خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالتحليل الجزئي وبتوازن المنتج والمستهلك والأسواق، وكان معظم الاقتصاديين في هذه المدرسة ينظرون إلى التوازن الكلي على أنه مجموع التوازنات الجزئية يتحقق مباشرة عندما يتحقق التوازن في كل هذه الجزئيات.

ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929 (أزمة الكساد) أظهرت بأن تحقيق التوازن على المستوى الجزئي لا يعني الضرورة تحقيق التوازن الكلي، وهكذا بدأ الاقتصاديون يشككون في صلاحية جهاز الأسعار في تحقيق التوازن التلقائي وضمان الاستخدام الكامل للموارد في كل وقت وثبات الإنتاج، حيث انتقد الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " في كتابه المشهور النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد سنة 1936 بعض نظريات المدرسة الكلاسيكية، وركز على ضرورة الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي حتى تتضح للحكومات معالم السياسة المالية والنقدية التي يجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أثبت خطأ التعميم من التوازن الجزئي إلى التوازن الكلي.

ثانيا: النموذج الاقتصادي

تعرف النظرية الاقتصادية الكلية على أنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الكلي، الدخل الوطني، الصادرات، ...، أما النموذج الاقتصادي فهو عبارة عن تمثل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية.

مثال: نموذج يبين العلاقة بين الاستهلاك والدخل $C= a+ bY$

حيث:

C : مستوى الاستهلاك الكلي.
a : الاستهلاك التلقائي المستقل عن الدخل.
b : الميل الحدي لاستهلاك حيث 0 <b< 1.
Y : الدخل الوطني.

ثالثا: المتغيرات

وتنقسم إلى:

1.متغيرات داخلية:

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي، ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولا تؤثر فيها، وتسمى أيضا بالمتغيرات التابعة مثل C في معادلة الاستهلاك السابقة.

2.متغيرات خارجية:

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي بمعنى أنها معلومة مسبقا، وهي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها وتسمى بالمتغيرات المستقلة مثل Y في معادلة الاستهلاك السابقة.

ثالثا: المعاملات السلوكية والمعلمات

1.المعاملات السلوكية: هندسيا هي ميل المعادلة التي توضح ظاهرة معينة مثل b في معادلة الاستهلاك.

2.المعلمات: وهي عبارة عن قيم ثابتة تستعمل داخل النموذج مثل a في معادلة الاستهلاك.

رابعا: المعادلات

وتنقسم إلى:

1.معادلات سلوكية: وهي معادلة تعبر عن سلوك متغير ما بدلالة متغير آخر، فعندما نفترض أن الاستهلاك دالة تابعة في الدخل، أي أن التغير في الدخل يؤثر على قرارات الأفراد الاستهلاكية فهذا يعني أن معادلة الاستهلاك هي معادلة سلوكية تبين سلوك الاستهلاك أو تصرفات الأفراد الاستهلاكية اتجاه تغير الدخل.

2.المعادلات التعريفية: وهي المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال المتغيرات الأخرى.

فمثلا : $Y= C+S$

تعرف لنا هذه المعادلة أن الدخل هو مجموع الاستهلاك **C** والادخار **S**، وبمعنى آخر أن الدخل يوزع بين الاستهلاك والادخار.

خامسا: الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي

يعاني التحليل الاقتصاد الكلي من بعض المشاكل أهمها:

1.مشكلة التجميع: فمن الخطأ أن تعامل العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة، مما قد يؤدي إلى الخطأ في الحكم فمثلا الزيادة في الاستهلاك الوطني لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع.

2.مشكلة الأوساط الحسابية: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك الوطني مثلا يمكن حسابه بسهولة عن طريق جمع استهلاك كل فرد، لكن يصعب الأمر مع بعض المتغيرات الكلية الأخرى كسعر الفائدة، حيث هناك معدلات مختلفة للفائدة لذلك نأخذ متوسط معدلات الفائدة السائدة، وبما أن من خواص المتوسط الحسابي أنه يتأثر بالقيم الكبيرة والشاذة لهذا فإن متوسط الفائدة لا يمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا، ونفس الشيء بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالأجور والأسعار.

3. **خطأ التركيب:** إن ارتفاع سعر سلعة ما له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها، كما أن ارتفاع دخل شخص واحد أو مجموعة من الأفراد له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع، يعني ذلك أن ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي، فمثلا زادة سعر سلعة معينة لا عني زيادة أسعار كل السلع.

سادسا: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها مجموع الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:

1. **تحقيق النمو الاقتصادي:** يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمعنى زيادة الناتج الوطني.

2. **التخلص من البطالة:** تهدف السياسة الاقتصادية الكلية للوصول إلى مستويات مرتفعة من التشغيل والاقتراب من مستوى التشغيل التام.
3. **محاربة التضخم:** تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار وتجنب الآثار السلبية للتضخم.
4. **تحقيق التوازن الخارجي:** تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.